المجلة الدولية للتنمية - المجلد الرابع العدد الثانى (٢٠١٥): ١-٧
International Journal of Development, Vol.4, No.(2) (2015): 1-7
ISSN: 2314-5552 e-ISSN: 2314-5560 (Online)
www. jaid.journals.ekb.eg e-mail: fas_ijd@yahoo.com

أثر منطق تعظيم الربح على البعد البيئي في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية
حالة عينة من المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي

حميدي يوسف
كلية علوم التسيير علوم التجارية و العلوم الإقتصادية
جامعة الدكتور يحيى فارس **المدية**

المستخلص

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والآلية المثلى لخلق مناصب الشغل وإنشاء الثروة ، إلا أن مبدأ تعظيم الإرباح حال دون احترامها لقواعد احترام البيئة باستثناء تلك الناتجة عن الضغوطات الإدارية. ومن خلال هذا المداخلة حاولنا الكشف عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى شبه انعدام تلك العلاقة الموجودة بين العوامل البيئية و تسيير المؤسسة.

والواقع قد يعود السبب الرئيسي لغياب هاذه العلاقة إلى نقص أو انعدام المرافقة من طرف السلطات الوصية ، كما أن معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر حديثة النشأة ومازال البعد البيئي لم يدخل في ثقافتها.

الكلمات المفتاحية :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الالتزام البيئي، التحفيز ، التدريب

المقدمة

قد يرتبط منطق تعظيم الربح بعدت اعتبارات مثل المسؤولية الاجتماعية والمصلحة المشتركة ، احترام البيئة ، ومطالب المستهلكين التي تطورت جنبا الى جنب مع اسلوب حياتهم وطريقة تفكيرهم من حيث نوعية الخدمات من جهة ،وإحتياجاتهم البيئية من ناحية اخرى. وعلى هذا النحو ، يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسجيل عدة أسباب تجعلها ملزمة على تغير نهجها في تسيير التنمية البيئية الشاملة ، غير انه في الواقع لا يمكن أن يحدث هذا من دون خلق سلسلة من الأنشطة والبرنامج تجاه دعم المؤسسات .في الجزائر اعتبرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مركز ثقل السياسات الصناعية ، والانشغالات السياسية والاقتصادية للدولة بغيت الحفاظ على وتيرت انشاء فرص العمل وخلق الثروة.

ان الواقع العملي يدل على عزوف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عن اقحام البعد البيئي في إستراتيجياتها التنموية وأسلوب إدارتها ، ذلك ان واقع هيكلتها قد يمنعها ولا يسمح لها بالتصدي بفعالية للمشاكل البيئية التي قد تواجهها. ومن فرضيات تفسير هذا النقص في الالتزام البيئي لدى المؤسسات الجزائرية يعود الى وحود بعض القيود الخاصة بهذه الفئة من المؤسسات ، كما انها قد لم تتلق الدعم المادي الكافي الذي كان من المحتمل أن يدعم الجهود التي تبذلها تجاه الالتزام البيئي، وتستند فرضيتنا على حقيقة أنه لا يمكن ضمان هذا الدعم من دون المعرفة التامة للواقع البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الاشكالية وفرضية البحث :

الهدف من هذه معرفة العلاقة بين الممارسات البيئية وأساليب إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الهادف لتعظيم الربح ، وهو ما سيسمح لنا بتحليل الالتزامات البيئية الملقاة على عاتقها، ومن هنا يتبادر الى اذهاننا السؤال الجوهري الذي يمكن صياغته على النحو التالي ما هي المحفزات الضرورية التي تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدمج العنصر البيئي في ادارة تسيرها.

.هذا السؤال يقودنا إلى طرح سؤالين فرعيين:

١) **ما هي الدوافع من الالتزام البيئي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟**
٢) **ما هي القنوات التي تسهل الحصول على المعلومات البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؟**

للإجابة على هذه الأسئلة ، فقد اعتمدنا على دراسة ميدانية أجريت على أكثر من ٣٢٠ مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية . حيث تمت معالجة البيانات التي تم جمعها عن طريق التحليل الإحصائي بواسطة برمجيات SPAD ومن ثمة مقارنتها بدراسات سابقة توصل اليها [BERGER-DOUCE S. 2007] حيث قسم المؤسسات بدلالت المعلومة البيئية الى اربع مجموعات.

حميدي يوسف

١-المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و الإلتزام البيئي

من أجل تحديد الآثار المحتملة لدراسة المشكلة موضوع هذا البحث ، أولا ، علينا توضيح مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .ثم نطرح القضايا التي يمكن أن تحفز الالتزام البيئي او اعاقته ، وأخيرا أنواع السلوك البيئي لهذه المؤسسات.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : تطور التعريف الرسمي

وحتى لا نقع في خطأ التعميم، لابد من الإشارة إلى قضية جوهرية بخصوص ظاهرة المؤسسات الصغيرة، وهي اختلاف بعض خصائصها والمشاكل التي تواجهها من دولة إلى أخرى. يعود هذا الاختلاف في الواقع إلى العديد من العوامل الاقتصادية، القانونية، السياسية والاجتماعية.

اعتمد المشرع الجزائري على عدة عناصر في تصنيف المؤسسات وفق معيار الحجم: رقم الأعمال، مجموع الميزانية، الأصول الثابتة، الأموال الخاصة، تجهيزات الإنتاج، عدد العمال، الحصة في السوق وعدد الزبائن. غير أن التصنيف الأكثر شيوعا، هو المعيار الثلاثي الأبعاد: عدد العمال، رقم الأعمال، مجموع الميزانية، ودرجة استقلالية المؤسسة.

وتحقيقا للانسجام في تعريف هذه المؤسسات، وخاصة في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي، وكذا توقيعها على "الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة" في جوان ٢٠٠٠، أخذ القانون الجزائري بالتعريف الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي، حيث عرَّف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات تُشَغِّلُ من ١ إلى ٢٥٠ شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ٢ مليار دينار جزائرى أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية ٥٠٠ مليون دينارجزائرى، كما تتوفر على الاستقلالية، بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار ٢٥% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
ويمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول (١).

الجدول رقم واحد : تصنيف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال بالدينارالجزائرى	مجموع الميزانية السنوي بالدينارالجزائرى
مؤسسة مصغرة	١ – ٩	< ٢٠ مليون	< ١٠ مليون
مؤسسة صغيرة	١٠ – ٤٩	< ٢٠٠ مليون	< ١٠٠ مليون
مؤسسة متوسطة	٥٠- ٢٥٠	٢٠٠ مليون - ٢ مليار	١٠٠- ٥٠٠ مليون

المصدر: القانون رقم ٠١-١٨ الصادر في ١٢ ديسمبر ٢٠٠١، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ٧٧، ديسمبر ٢٠٠١، ص ٦.

٢)الالتزام البيئي بين الحوافز و المعوقات

الى ماضي قريب اعتبر منطق تعظيم الربح هو الهدف النهائي لنشاط أي مؤسسة ،الا ان طرق التسيير الحديثة الرامية لاهداف أخرى على غرار تعظيم الارباح قد تتعدد لتصل الى تحقيق الارباح على المدى الطويل بدلا من أرباح قصيرة الأجل ، صورة المؤسسة ، نمو المؤسسة ، وحماية البيئة ،استراتيجية البقاء و المحافظة على حصة سوقية،لهذا الغرض اصبح ادماج العنصر البيئي في ثقافة المؤسسة مرهون بتلك الفوائد التي تحققها المؤسسة جراء السلوك البيئي والاخطار الناجمة في حالة اهمال متطلبات البيئة .

حسب الدراسة التي قامت بها جمعية" Oree ٩٧ " و التي خلصت من خلالها الى تبيان العوامل الرئيسية لمحفزات ادماج العنصر البيئي في تسيير المؤسسة و المتمثلة في .

- الامتثال للأنظمة و التشريعات المعمول بها .
- خفض التكاليف
- تعزيز أو تحسين صورة المؤسسة

و اقترحت تصنيفات أخرى للعوامل البيئية على أساس مراحل تطور المؤسسة (Perssonne 99) وفي هذا التصنيف يرى بان المؤسسات تقسم الى مجموعات حسب الاهداف والاسباب التالية:

أسباب قانونية : مجموعة القوانين والقواعد الملزم تطبيقها والمتعلقة بتنظيم العلاقة بين المؤسسة ومحيطها الطبيعي والإقتصادي (اقتطاع ضريبي ،منع المواد أو البضائع الخطرة ،احترام قواعد النفايات و تلوث (هذا النوع يرتبط بالمؤسسات التي تبحث عن البقاء .)

أسباب اقتصادية : إمكانية الاستفادة المثلى من التكاليف المرتبطة بإدماج العوامل البيئية كتخفيض الرسوم المالية أو الحصول على بعض الاعانات (هذا النوع يرتبط بالمؤسسات التي تبحث عن تحقيق الربح .)

أثر منطق تعظيم الربح على البعد البيئي في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية
حالة عينة من المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي

أسباب استراتيجية : هي تلك المناهج والاجراءات التي تهدف لتعزيز الوضع التنافسي للشركة لتحسين صورتها وكسب حصة في السوق. هذه الأهداف تتوافق مع الأهداف العامة للشركة "النمو."

أنواع وتصنيفات الالتزام البيئي

للوهلة الأولى سمح استعراضا أولي للأدبيات الاقتصادية أن نفهم أن هناك أسباب مختلفة لاقحام العنصر البيئي في تسيير المؤسسة ،عموما و مهما اختلفت الاسباب و الاهداف فانها تمثلت في تلك الاستراتيجيات البيئية و هي عبارة عن استراتيجيات لمؤسسات كبيرة الحجم . غير ان الدراسات التي قام بها كل من (Fussler 96, Reynaud 97 , Butel 97) بينت تلك الصعوبة النظرية المتعلقة بمحاولة تقسيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب سلوكها البيئي ، الا ان اهم دراسة قام يها Butel 97 و الذي اقترح من خلالها تصنيف يعتمد على سلوك المؤسسة تجاه البيئة والذي سمح باستخراج ثلاث مجموعات من المؤسسات.

مؤسسات ذات سلوك دفاعي :هذه المؤسسات عادة ما تكون في المجالات الاقتصادية والمالية البحتة .كانت تحبذ العائد الفوري والاستثمارات الاقتصادية والبيئية تعتبر عبئا و تكلفة زائدة بالنسبة لها .

مؤسسات ذات سلوك امتثالي :هذه المؤسسات تمتثل لكل التشريعات والقوانين فقط ، دون بذل أي شيء اضافي لاحترام البيئة .

مؤسسات ذات سلوك حساس :هذه المؤسسات تفعل أكثر من المتطلبات التنظيمية ، وحساسة للغاية للمشاكل البيئية ، وأنهم يعتبرون البيئة عنصر اساسي لاستمرارية المؤسسة .

الدراسة الميدانية

اجريت الدراسة الميدانية على ٣٣٧ مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الجزائر في ديسمبر2013 إلي نوفمبر 2014 وفي هذا الصدد ، أرسلنا استبيانا الى مديري هذه المؤسسات، ويتكون الاستبيان من موضوع واحد خاص للبحث على تلك المحفزات التي تجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تدمج العنصر البيئي في طرق تسييرها ،وقد تم تحليل النتائج وفقا لبرنامج "SPAD"

منهجية الدراسة الميدانية

حتى نتمكن من الاجابة على عناصر الاشكالية المذكورة سابقا ارتئينا استجواب مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باستعمال عدة طرق (مقابلات ، استبيانات ...)،و هذا لغرض التمكن من وضع علاقة بين المنظور البيئي و طرق التسيير المستخدمة .المعالجة الاولية للاستبيانات ادت الى اقصاء ١٣٥ استبيان لعدم صلاحيتها للتحليل ، و تمت الدراسة على ٢٠٢ استبيان من الاستبيانات الصالحة للدراسة انشئنا قاعدة معطيات تتكون من ٢٥ متغيرة .كانت عبارة عن متغيرات نوعية و اخرى كمية ،ثم وباستخدام برنامج SPAD ، قد تمت معالجة قاعدة المعطيات عن طريق الوصف الاحصائي ، وتحليلها بشكل رئيسي من قبل ACM الطريقة -- (التحليل لمركبات متعددة) – حتى نتمكن من اعداد انماط للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،

أنوع الالتزام البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

سمح طريقة التحليل لمركبات متعددة لوضع اطار عام يقيم علاقة بين الاسباب المؤدية لاحترام العنصر البيئي (قانونية ،اقتصادية ،استراتيحية)، وبين مستوى الانشغال بالعوامل البيئية (مستوى مرتفع ، مستوى منخفض)

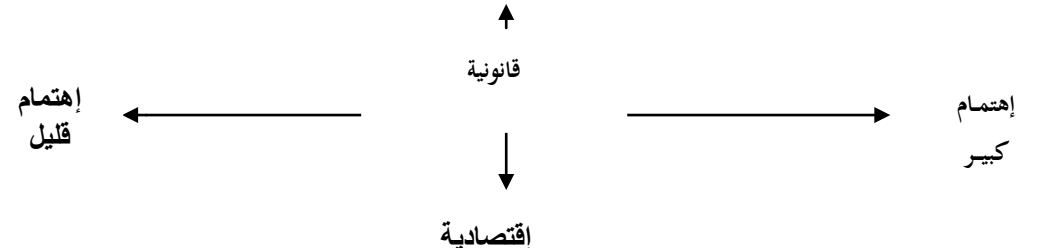

الشكل (١): : شكل يبين مدى إنشغال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالبيئة

ومن الشكل (1) ، نستطيع ان نستنتج تصنيف نمطي اخر يمثل المراحل المختلفة لاقحام العنصر البيئي وهو يمثل الاجابة على الاسئلة المتعلقة بالسلوك او النظرة للعامل البيئي و مشكلة احترامه
وعليه فان محفزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاقحام العنصر البيئي ومراعاته عند اعداد استراتيجية معينة لتسيير، هذا التصنيف سمح باستخراج ثلاث مجموعات من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك حسب الشكل (٢)

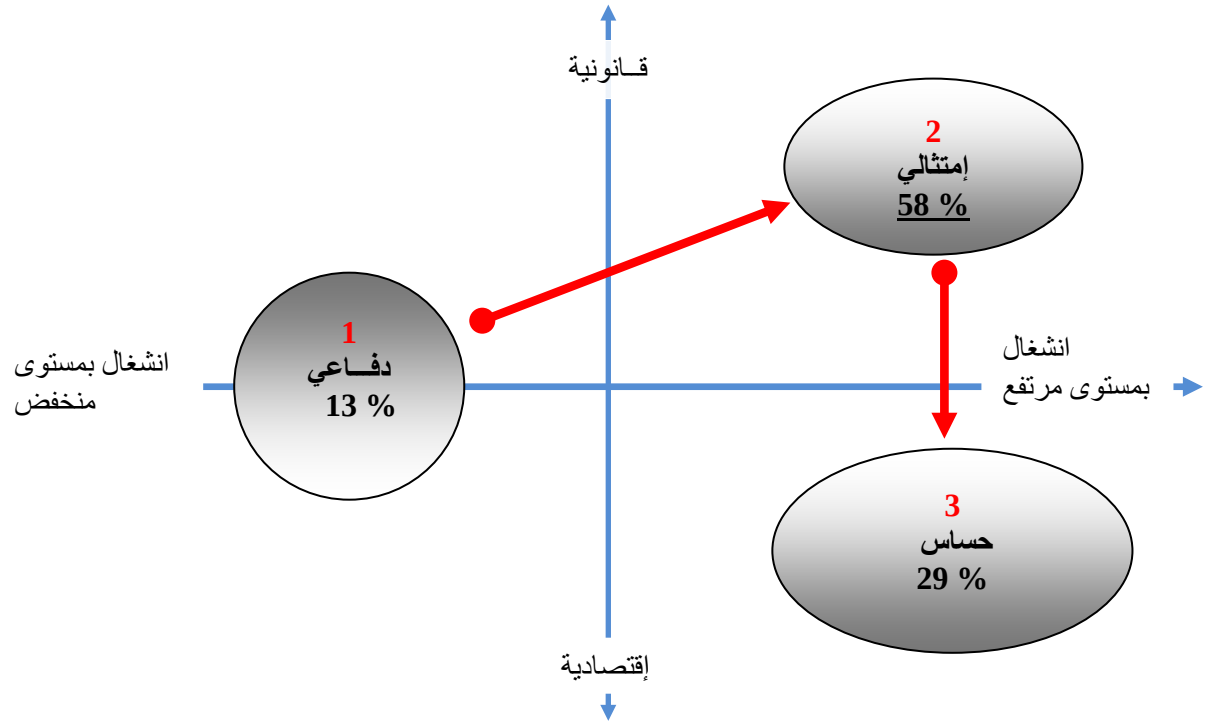

الشكل (٢): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب درجة الانشغال البيئي

دفاعية : وتتألف هذه الفئة من اقلية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي مثلت مستوى انشغال منخفض بالقوانين والتنظيمات المتعلقة بالعنصر البيئي و ان مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليس فقط لا يحتون القوانين والمعايير البيئية، ولكن أيضا لا يبحثون حتى على اللاستفادة من الفرص التي تتيحها الحوافز البيئية) المنح والاعفاءات الضريبية.

امتثالية :تتضمن هذه الفئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اختارت انشطة لسبب بعدها عن العوامل البيئية .ويقتصر احترام البيئة عن طريق تطبيق القوانين البيئية فقط .

حساس :هذه الفئة من المؤسسات تتميز بطابعها الامتثالي كالمجموعة السابقة الا ان حساسية مسيريها للعوامل البيئية جعلها تبحث عن الاطر التي تزيد من اهتمامها بالانشغالات البيئية و من ثمة اقحامها في مخطط التسيير .

عوامل اقحام العنصر البيئي .
سمح التحليل العاملي المعتمد و المطبق على متغيرات الدراسة الخاصة بعوائق اقحام العنصر البيئي في اسلوب تسيير المؤسسة بوضع تصنيف اخر عن طريق ايجاد علاقة بين العوائق البيئية من منظور مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، و بين درجة الاخذ بعين الاعتبار لخطورة هذه العوائق>

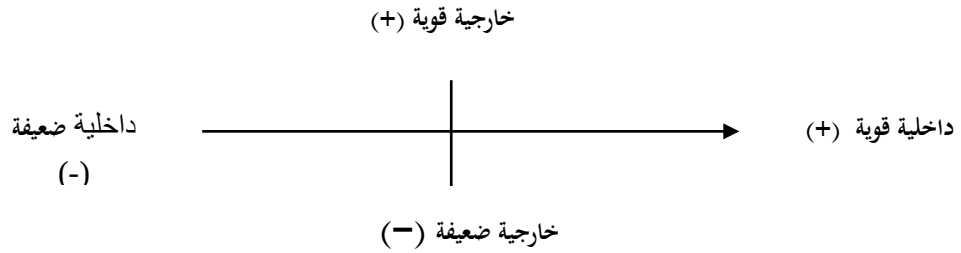

الشكل (٣) : تصنيف المؤسسات حسب طبيعة العوائق البيئية .

من هذا التصنيف، الشكل(3) نستطيع استنتاج تصنيف جديد حسب الحالة الواقعية للنظرة الى اقحام العنصر البيئي في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أي حسب طبيعة العوائق (داخلية و خارجية) ، و ما بين درجتها (مرتفعة ، منخفضة) و هذا التصنيف سمح لنا باستخراج ثلاث مجموعات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

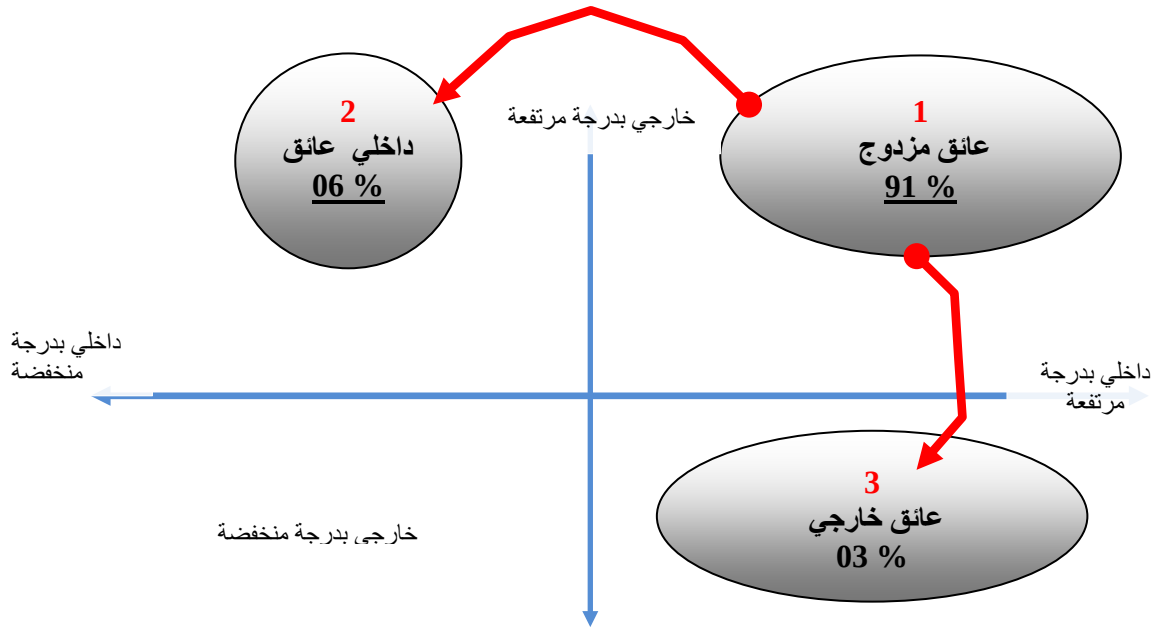

الشكل (٤): تصنيف المؤسسات حسبة النظرة البيئية

عائق مزدوج : تتألف هذه الفئة من غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ٩٠ % منها تعتبر بان العنصر البيئي و اقحامه في تسيير المؤسسة يمثل عائق داخلي خارجي و عليه فإن مسيري هذه الفئة يبذلون كل ما في وسعهم من اجل تجاهل و اهمال العوامل البيئية لسبب اعتبارها تكاليف زائدة تحد من منطق تعظيم الربح و بالتالي تؤثر على اهدافها

عائق خارجي : هذه الفئة هي أقلية صغيرة جدا تتكون من 6 ٪ .يرى مسيروها بان العوائق الخارجية هي التي ستعرقل هدف المؤسسة

عائق داخلي : تتميز أساسا هذه الفئة من المؤسسات ٣ % فقط بمواجهة الصعوبات داخلية تحول دون احترام العنصر البيئي .

الخاتمة :

ان اقحام العنصر البيئي في تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية يعتبر ظاهرة جديدة نسبيا و قد يعود سبب ذلك الى حداثة نشئتها باعتبار ان جل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انشات بعد ١٩٩٩ ، فهي منطلقة اذن من مبدا تعظيم الارباح لا غير و ان كل عائق مهما كانت طبيهته سيؤثر سلبا على نمو قدرتها المالية و في هذا الشان يمكن ان نقول بان الانشغلات البيئية لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية يبقى ضعيف مقارنة بالدول المصنعة .وتجدر الاشارة بان الالتزام بالعنصر البيئي على تلك القوانين التنظيمية و التشريعة ، وهو ما يفسر ذلك السلوك الأمتثالي لمجموعة النصوص الخاصة بالبيئة من طرف مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و هو ما يدل ايضا على ان الاستراتيجية المنتهجة من طرف هذا القطاع هي عبارة عن طريقة تسيير و بنظرة قصيرة الاجل دون راية استراتيجية بعيدة المدى وواضحة المعالم .

لقد بينت الدراسة الميدانية ان اغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية تفتقد لمنطق استراتيجي اتجاه العوامل البيئية بل تعتبرها تكاليف زائدة يجب ان تتحملها اطراف اخرى . والواقع العملي يدل على عدم الحصول على الدعم المادي لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تبدي استعداد تام للاخذ بعين الاعتبار المشاكل البيئية وانعكاساتها السلبية على المستهلك و على الطبيعة بحد ذاتها و هو ما يجعلنا نقول بان ثمة غياب لاجهزة حكومية خاصة بمرافقة و متابعة و تحسيس المؤسسات بالمزايا التي تجنى في حالة اقحام العنصر البيئي في منطق التسيير ،باعتبار بان اساليب التسيير الحديثة تجعل المؤسسة مهما كان حجمها لها مسؤولية اجتماعية وجب تاديتها .

المراجع

1. ACFCI. (2007). Gestion de l'environnement pour les PME-PMI » Ed. AFNOR 95 p.
2. Allary, A. (1998). Les bénéfices d'une démarche environnementale pour les PME-PMI. 14000 - Lettre AFAQ sur la certification environnement n°5. Bagneux : AFAQ..
3. Allary, Anne (1998). Les bénéfices d'une démarche environnementale pour les PME-PMI. 14000 - Lettre AFAQ sur la certification environnement n°5. Bagneux : AFAQ. 1998
4. Andre P. (1999). L'évaluation des impacts sur l'environnement – Processus acteurs et pratiques . Canada : Presses internationales polytechniques. 416 p.
5. Berger-Douce, S. (2007). Les stratégies d'engagement sociétal des entrepreneurs, Revue de l'Entrepreneuriat, vol 6, n°1. pp. 53 – 62.
6. Boiral, O. (2001). ISO 14001 ; d'une exigence commerciale aux paradoxes de l'intégration, Actes de la X ème Conférence de l'AIMS, Québec
7. Boiral O. (2005). Concilier environnement et compétitivité ou la quête de l'éco-efficience. Revue française de gestion- vol. 31 n° 158. pp.163-186.
8. Bourg, D. ; Grandjean, A. and libaert, T. (2006). Environnement et Entreprises : En finir avec les discours, Paris. Ed. Village Mondial. 250 pages.
9. Bouyacoub, A. (2006). Les PME en Algérie : dynamisme et limites institutionnelles. De la gouvernance des PME-PMI. Regards croisés France – Algérie. Edition L'Harmattan. pp. 113- 127
10. Brodhag, Ch. (1994). Pour concilier l'entreprise et l'environnement. Il faut une approche systémique. Paris : Annales des Mines.. Pp. 41- 44
11. Butel-Belini, B. (1997). L'intégration de la donnée écologique dans la gestion de l'entreprise : une analyse contingente au niveau des sites de production. Thèse pour le doctorat en Sciences de Gestion. Université de Lille 1. 354 p.
12. Confais, J. and Nakache, J-P. (2000). Méthode de classification : avec illustration SPAD et SAS ». Montreuil. Ed. CISIA – CERESTA. 185 pages.
13. Delchet, K. (2007). Développement durable : l'intégrer pour réussir : 80 PME face au SD 21 000 » Paris. Ed. AFNOR. 382 pages.
14. Dubigeon, O. (2005). Mettre en pratique le développement durable. Quels processus pour l'entreprise responsable ? » Pearson Education/Campus Press, Paris.

15. Dupont, O. (1995). Les PME et le marché de l'environnement: Situation et perspectives des éco-industries en France, Paris. Ed. Presses de l'École Nationale des Ponts et Chaussées. 189 pages.
16. Fussler, C. and James, P. (1996). Driving eco-innovation, Londres: Pitman Publishing. 364 pages.
17. Julien, P.-A. (1994). Les PME : bilan et perspective », Les Presses Inter Universitaires, Economica, Québec
18. Gondran, N. (2001). Système de diffusion d'information pour encourager les PME-PMI à améliorer leurs performances environnementales » Thèse de doctorat en Sciences et techniques du déchet. Saint-Etienne : Ecole Nationale Supérieure des Mines. 374 pages.
19. Lazzareschi, D. (1998). Interfaces management stratégique – Management environnemental en PME – PMI , Lyon. Conservatoire National des Arts et Métiers de Lyon.
20. Morineau, A. and Morin, S. (2000). Pratique du traitement des enquêtes : Exemple d'utilisation du système SPAD . Montreuil. Ed. CISIA – CERESTA. 225 pages.
21. Observatoire des PME européennes (2002). Les PME européennes et les responsabilités sociale et environnementale, Rapport n° 4.
22. Papoutsis, Ch. (1996). 96/280/CE: « Recommandation de la Commission du 3 avril 1996 concernant la définition des petites et moyennes entreprises ». Journal officiel n° L 107 du 30/04/1996. Bruxelles. p. 04 – 09
23. Personne, M. (1998) . Contribution à la méthodologie d'intégration de l'environnement dans les PME-PMI : Evaluation des performances environnementales ». Thèse de doctorat en Sciences et techniques du déchet. Saint-Etienne: Ecole Nationale Supérieure des Mines. 294 pages.
24. Poulard, F. (2001). Enquête sur les besoins en information environnementale des PME de la région de Saint-Etienne. Saint-Etienne : Ecole Nationale Supérieure des Mines de Saint Etienne. Rapport de projet personnel.
25. Reynaud, E. (1997). Les déterminants du comportement de protection de l'environnement des entreprises . Thèse pour le doctorat en Sciences de Gestion : Université de droit et des sciences d'Aix Marseille III. 608 pages.
26. Torres, O. (1997). Pour une approche contingente de la spécificité de la PME., Revue internationale PME, 10(2) :9-43

RESUME

Depuis la mise en ouvre des programmes de privatisation en Algérie, les PME constituent le principal moteur de développement économique et de création d'emplois. Ces PME qui sont au centre des politiques industrielles et des préoccupations politiques de l'état, ont, en effet, des structures qui ne leur permettent pas souvent de répondre efficacement aux problèmes environnementaux auxquels elles sont confrontées.

notre travail vise a d'étudier les pratiques environnementales des PME algériennes afin d'identifier les enjeux d'engagement environnemental dans la gestion des pme, obstacles et motivations. Notre hypothèse principale est que « l'identification à la fois des motivation et des obstacles des permet aux gestionnaires des PME de conduire plus efficacement toute démarche d'engagement environnemental ».

Notre approche est purement exploratoire. Elle repose sur une étude quantitative réalisée auprès de 202 PME. Les résultats de la recherche nous ont permis, de conclure que les PME algérienne dont leurs majorités ne s'intéressent pas au processus environnemental ni le considère comme un facteur qui doit t'être engage dans les modes de gestion par un manque plutôt absence d'accompagnement.